

مجلس النواب يناقش تقارير مخصصات الصحة والتعليم والبحث العلمي بموازنة ٢٣ / ٢٤



يناقش مجلس النواب خلال جلسته العامة اليوم الأحد، برئاسة المستشار الدكتور حنفي جبالي، التقرير العام للجنة الخطة والموازنة بشأن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 23/24.

وكشفت اللجنة في تقريرها عن تخصيص الحكومة مخصصات أعلى من النسب الدستورية المطلوبة لقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي بالموازنة حيث بلغت قيمة الاعتمادات التي خصصتها للقطاعات الأربعة نحو 1088389 مليون جنيه بنسبة 10% من الناتج المحلي الذي يبلغ 9806 ملايين جنيه.

وجاءت هذه الزيادة نتيجة لزيادة قيمة الاعتمادات المقدر والمخصصة للقطاعات الأربعة كل على حدة مقارنة بالقيمة المطلوبة لها وفق أحكام الدستور، حيث بلغت قيمة الزيادة المخصصة لقطاع التعليم في الموازنة نحو 119 مليون جنيه وفي التعليم الجامعي 3396 مليون جنيه وفي الصحة 102751 مليون جنيه في البحث العلمي 1493 مليون جنيه.

وأشار التقرير، إلى أن أعلى معدل زيادة بين الاعتمادات المطلوبة والاعتمادات المقدر تخصيصها للقطاعات كانت من نصيب قطاع الصحة بنسبة 10.48%، لافتاً إلى أن ماتم تخصيصه لقطاع التعليم بلغ نحو 392371 مليون جنيه في حين ان المخصصات المطلوبة وفقاً للدستور تبلغ 392252 مليون جنيه، وبلغ المخصص بالموازنة للتعليم الجامعي 199522 مليون جنيه، في حين ان المخصصات المطلوبة وفقاً للدستور 196126 مليوناً، وبلغ ما تم تخصيصه للصحة نحو 396940 مليون جنيه، في حين ان المخصصات المطلوبة وفقاً للدستور تبلغ 294189 مليون جنيه.

وذكر التقرير ان المشرع الدستوري في دستور 2014 المعدل ألزم الدولة بتخصيص نسب محددة من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق الحكومي على قطاعات: الصحة، والتعليم، والتعليم الجامعي، البحث العلمي، فجاءت مواد أرقام: (18 الفقرة الثانية)، (19 الفقرة الثالثة)، (21 الفقرة الثانية)، (23 الفقرة الأولى)، محددة لهذه النسب بأقل من 3% من الناتج القومي للصحة و4% للتعليم و2% من الناتج القومي الإجمالي للتعليم الجامعي و1% من الناتج القومي الإجمالي للبحث العلمي كما ألزم بتساعد هذه النسب تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وحدد الميعاد الزمني لبدء الالتزام الكامل بهذه النسب، حيث قضى في مادته (٢٣٨) بأن يكون هذا الالتزام اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

واوضحت اللجنة فى تقريرها إن مفهوم الإنفاق الحكومى الوارد بالدستور يعنى المبالغ التى تنفقها جهات الحكومة العامة وفق التعريف الدولى الوارد فى دليل إحصاءات مالية الحكومة العامة ٢٠٠١ الصادر عن صندوق النقد الدولى، والتى تشمل ما تنفقه الوزارات والمصالح التابعة لها والهيئات العامة، سواء كانت خدمية أو اقتصادية أو أى مراكز علمية وبحثية حكومية، بالإضافة إلى إنفاق شركات القطاع العام، وقطاع الأعمال العام والبنوك الحكومية، باعتبار أن كل ذلك يدخل فى مفهوم الإنفاق الحكومى العام.